

دراسات نقدية ١ – الأسبوع السادس

الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

٢٠٢٥



نقد فروض البحث

رغم أهمية الدراسة وثنائها النظري، إلا أنها تفتقر إلى عنصر جوهري في البحوث الأكاديمية وهو صياغة الفروض البحثية. لم تقم الباحثة بطرح فروض محددة قابلة للتحقق، مثل: "القانون المصري يوفر حماية معادلة للقانون الأوروبي في معالجة البيانات الشخصية"، أو "القصور في إصدار اللائحة التنفيذية يؤثر سلبًا على حماية خصوصية الأفراد". وبدلاً من ذلك، صاغت الباحثة مجموعة من الإشكاليات على شكل تساؤلات مفتوحة دون تقديم افتراضات يمكن اختبارها أو دحضها عبر الدراسة. هذا النقص جعل الدراسة تتسم بطابع وصفي/تحليلي أكثر منه تفسيري/اختباري.

نقد فروض البحث

طُرحت الدراسة عدة إشكاليات جيدة، مثل مدى كفاية الحماية التي يوفرها القانون المصري لحماية البيانات الشخصية، أو نطاق تغطيته للبيانات الرقمية والتقليدية، إلا أن هذه الإشكاليات لم تُعالج على أساس فرضيات. الفرضية تتيح للقارئ أن يتتبع مسارًا منطقيًا يمكن التحقق منه، بينما الإشكاليات تُركت مفتوحة دون رؤية تحليلية تتبناها الباحثة، مما قلّل من التماسك المنهجي للدراسة.

نقد فروض البحث

من الضروري في الدراسات القانونية المعاصرة ربط المتغيرات وتحليل تأثير بعضها على بعض. لكن الدراسة لم تقدم تحليلاً دقيقاً لعلاقة التطور التكنولوجي بازدياد الانتهاكات، أو العلاقة بين تأخر اللائحة التنفيذية للقانون المصري وضعف فعالية الحماية. وبهذا، افتقدت الدراسة إلى منهجية علمية تفسيرية تنطلق من فرض وتتحقق منه.

جوانب القوة في الدراسة

تناولت الدراسة موضوعًا هامًا وراهنًا، حيث أصبحت البيانات الشخصية في العصر الرقمي أحد أهم أشكال رأس المال المعلوماتي، وتعرضت لانتهاكات متعددة من خلال الذكاء الاصطناعي، وشبكات التواصل، والخوارزميات التجارية. وبما أن التشريعات في الدول العربية ما زالت في مراحلها الأولى في هذا المجال، فإن اختيار الباحثة لهذا الموضوع يُعد اختيارًا موفقًا يعكس وعيًا قانونيًا بالتحديات المستقبلية التي تواجه المجتمعات الرقمية.

استندت الدراسة إلى نصوص من القانون المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، وقارنته مع اللائحة الأوروبية لحماية البيانات GDPR، بالإضافة إلى الرجوع إلى المواثيق الدولية والدستور المصري. هذا التعدد في المصادر القانونية أضفى على الدراسة ثراءً تشريعيًا ومعرفيًا يُحسب للباحثة. كما أن المقارنة مع النموذج الأوروبي أعطت الدراسة بُعدًا نقديًا مفيدًا في إبراز أوجه القصور والاختلاف.

جوانب القوة في الدراسة

اتبعت الباحثة خطة بحث واضحة، فقسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، كل منها يحتوي على مطالب فرعية، مما سهّل على القارئ تتبع تسلسل الأفكار. كما أن الهيكل المنطقي للدراسة يساعد على الفهم التدريجي، بدءًا من المفاهيم التعريفية، مرورًا بالإطار القانوني، ثم مناقشة التحديات والإشكاليات المعاصرة.

تُحسب للباحثة الجراءة في التطرق إلى موضوعات قانونية وتقنية معقدة مثل:

- الحق في النسيان الرقمي
 - التحديات التي تطرحها خوارزميات الذكاء الاصطناعي
 - برمجيات الكوكيز والتتبع
 - المخاطر الناجمة عن تسويق البيانات وتخزينها عبر الحدود
- وهو ما يدل على وعي بأهمية دمج القانون بالتكنولوجيا في ظل التحول الرقمي.

جوانب الضعف في الدراسة

اقتصرت الدراسة على تحليل النصوص القانونية فقط، دون أن تقدم أي رصد ميداني أو إحصائي لحالات انتهاك خصوصية البيانات في الواقع المصري أو العربي. لم تلجأ الباحثة إلى استطلاع رأي قانونيين أو خبراء، أو تحليل تقارير من الهيئة القومية لحماية البيانات. غياب هذا البُعد التطبيقي يُضعف الاستنتاجات ويجعلها نظرية بحتة وغير قابلة للقياس.

أغلب الفقرات التي تتناول نصوص القانون أو اللائحة الأوروبية عُرِضت بأسلوب شارح دون نقد واضح. لم تتناول الباحثة مثلاً مدى فاعلية المادة ١٤ من القانون المصري أو الثغرات المحتملة في تطبيقها. كما لم تناقش محدودية دور "مركز حماية البيانات" في ظل ضعف البنية التكنولوجية في مصر، وهو ما كان من الممكن أن يثري الدراسة ويمنحها طابعاً نقدياً أعمق.

جوانب الضعف في الدراسة

رغم عرض التحديات، لم تقدم الباحثة توصيات تنفيذية واضحة، مثل:

- تعديل تشريعي لبعض المواد
 - إصدار عاجل للائحة التنفيذية
 - إطلاق حملات توعية مجتمعية
 - بناء شراكة بين القطاع الحكومي والخاص لتطبيق القانون
- غياب هذه التوصيات يقلل من القيمة التطبيقية للدراسة ويجعلها أقرب إلى التأمل القانوني منها إلى الدراسة ذات التأثير الواقعي.

يلاحظ أن الدراسة انتقلت في بعض مواضعها من مناقشة القواعد الخاصة بمعالجة البيانات في القطاع الخاص، إلى الحديث عن الحريات الدستورية والحق في الخصوصية من منظور القانون العام، دون تحديد منهج واضح يحكم الانتقال بين هذين المجالين. هذا التذبذب قد يُربك القارئ ويضعف تركيز الرسالة البحثية.

جوانب الضعف في الدراسة

الدراسة قدمت مادة غنية من الناحية القانونية، وعالجت موضوعًا معاصرًا بأدوات تحليل تشريعي وتقني جيدة، لكنها تعاني من عدد من النقائص المنهجية أبرزها غياب الفروض، وعدم وجود تحليل ميداني، والاكتفاء بالنقل والتوصيف دون بناء توصيات واقعية.

التوصية: نوصي بإعادة بناء الدراسة في صورة بحث أكاديمي متكامل يشتمل على:

- فروض تحليلية واضحة
- دراسات حالة ميدانية أو إحصائية
- تحليل نقدي أعمق للمواد القانونية
- توصيات تنفيذية قابلة للتطبيق في البيئة المصرية والعربية.

المرجع

رجب، هـ. ر. (٢٠٢٤). الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر
التكنولوجيا الرقمية. Retrieved from

https://jelc.journals.ekb.eg/article_342109_230222c1382ad502f693fe0c5abe6a9f.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

